

## متابعة الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة للأمم المتحدة في عام ٢٠١٤ بشأن إجراء استعراض وتقييم شاملين للتقدم المحرز في الوقاية من الأمراض غير المعدية (غير السارية) ومكافحتها

### تقرير من المديرية العامة

١- نظر المجلس التنفيذي أثناء دورته السادسة والثلاثين بعد المائة في إصدار سابق لهذا التقرير<sup>١</sup> وقرر أن يطلب من المديرية العامة تعميم مذكرة تقنية خلال الأشهر القادمة بشأن كيفية تقديم المديرية العامة في عام ٢٠١٧ تقريراً إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة عن الالتزامات الوطنية المدرجة في الوثيقة الختامية<sup>٢</sup> لعام ٢٠١٤ وفي الإعلان السياسي لعام ٢٠١١،<sup>٣</sup> باستخدام أدوات المسح القائمة، ومع مراعاة المؤشرات القائمة على المستويين العالمي والإقليمي.<sup>٤</sup> وتم تحديث إصدار التقرير الوارد أدناه ليشمل آخر التطورات والخطوات التالية المتوقعة كما يلي: (١) تم تحديث الفقرات من ١٨ إلى ٢٦ مع أخذ الجداول الزمنية في الاعتبار عملاً بالمقرر الإجرائي م ١٣٦(١٣)؛ (٢) جرت إضافة ملحق جديد (الملحق ٣)، مع الأخذ في الحسبان أن المجلس قد نظر في دورته السادسة والثلاثين بعد المائة في إصدار سابق لمحتواه الذي ورد في الوثيقة م ١١/١٣٦ إضافة ٥.١

### الاجتماع الرفيع المستوى في عام ٢٠١٤

٢- حضر الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن إجراء استعراض وتقييم شاملين للتقدم المحرز في الوقاية من الأمراض غير المعدية (غير السارية) ومكافحتها (نيويورك، ١٠ و ١١ تموز/ يوليو ٢٠١٤) ممثلون عن ٦٣ دولة عضواً، وشارك فيه وزراء وممثلون عن الحكومات. وعملاً بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٢٧١/٦٨ بشأن نطاق وطرائق الاستعراض والتقييم الشاملين للتقدم المحرز في الوقاية من الأمراض غير المعدية (غير السارية) ومكافحتها، فقد كان الهدف من الاجتماع الرفيع المستوى هو تقييم التقدم

١ الوثيقة م ١١/١٣٦؛ انظر المحضر الموجز للمجلس التنفيذي في دورته السادسة والثلاثين بعد المائة، الجلسة الثانية عشرة، الفرع ٢، والجلستان الثالثة عشر والرابعة عشر، الفرع ٦.

٢ انظر الملحق ١ بهذا التقرير.

٣ الذي اعتمدته الجمعية العامة للأمم المتحدة في القرار ٢/٦٦ (٢٠١١).

٤ المقرر الإجرائي م ١٣٦(١٣).

٥ انظر المحضر الموجز للمجلس التنفيذي في دورته السادسة والثلاثين بعد المائة، الجلسة الثانية عشرة، الفرع ٢، والجلستان الثالثة عشر والرابعة عشر، الفرع ٦.

المحرز في الوفاء بالالتزامات التي قطعها رؤساء الدول والحكومات، والتي وردت في الإعلان السياسي لاجتماع الجمعية العامة الرفيع المستوى المعني بالوقاية من الأمراض غير المعدية (غير السارية) ومكافحتها (المسمى فيما يلي بالإعلان السياسي).<sup>١</sup> كما كان الهدف من الاجتماع الرفيع المستوى هو تحديد الثغرات وردمها والتأكيد على الالتزام السياسي المقطوع بشأن التصدي لتحديات الأمراض غير السارية.

٣- وتبين الوثيقة الختامية للاجتماع الرفيع المستوى (المسمّاة فيما يلي بالوثيقة الختامية)<sup>٢</sup> التي اعتمدها الجمعية العامة للأمم المتحدة في قرارها ٣٠٠/٦٨، الجهود المستمرة والمتزايدة التي لا يُستغنى عنها لتحقيق خارطة طريق للالتزامات الواردة في الإعلان السياسي. ويرد في الفقرة ٣٠ عدد من التدابير المحددة بإطار زمني من المقرر أن تنفذها الدول الأعضاء بحلول عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٦. وسيقدم الأمين العام للأمم المتحدة والمديرة العامة تقريراً عن التقدم المحرز في عام ٢٠١٧ إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة، وسيكون التقرير بمثابة مدخل لعقد اجتماع ثالث رفيع المستوى للجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن الوقاية من الأمراض غير المعدية (غير السارية) ومكافحتها في عام ٢٠١٨.

٤- ويستجيب هذا التقرير لاتفاق جمعية الصحة في أيار/ مايو ٢٠١٤، ومؤداه أن يطلب من المديرة العامة أن تقدم تقريراً إلى جمعية الصحة العالمية الثامنة والستين عن دور المنظمة في متابعة الاجتماع الرفيع المستوى في عام ٢٠١٤.

## حصائل الاجتماع الرفيع المستوى في عام ٢٠١٤

### السياق

٥- يتضمن الإعلان السياسي لاجتماع الجمعية العامة الرفيع المستوى المعني بالوقاية من الأمراض غير المعدية (غير السارية) ومكافحتها الذي اعتمده رؤساء الدول والحكومات في أيلول/ سبتمبر ٢٠١١،<sup>٤</sup> خريطة طريق تبين التزامات ملموسة مقترنة بتعهد محدّد زمنياً بشأن القيام، بحلول عام ٢٠١٣، بتعزيز أو وضع أو دعم أو تعزيز سياسات وخطط وطنية، حسب الاقتضاء، في العديد من القطاعات للوقاية من الأمراض غير السارية ومكافحتها. وطلب الإعلان السياسي أيضاً من المنظمة أن تستكمل عدة مهام عالمية تترجم الرؤية الراسخة في الاستراتيجية العالمية التاريخية للوقاية من الأمراض غير السارية ومكافحتها<sup>٥</sup> وفي خريطة طريق الالتزامات الواردة في الإعلان السياسي إلى مبادئ توجيهية وإجراءات عملية لدعم الدول الأعضاء في جهودها الوطنية. ودعا الإعلان السياسي أيضاً إلى إجراء استعراض وتقييم شاملين في عام ٢٠١٤ للتقدم المحرز في الوقاية من الأمراض غير السارية ومكافحتها.

١ الذي اعتمدته الجمعية العامة للأمم المتحدة في القرار ٢/٦٦ (٢٠١١).

٢ انظر الملحق ١.

٣ انظر الوثيقة جصع ٢٧/٢٠١٤/سجلات ٣، المحضر الموجز للجلسة السابعة للجنة أ<sup>١</sup> التابعة لجمعية الصحة العالمية السابعة والستين، الفرع ٢ (بالإنكليزية).

٤ قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٢/٦٦.

٥ القرار جصع ٥٣-١٧.

## الالتزامات الوطنية

٦- سلّمت الوثيقة الختامية للاجتماع الرفيع المستوى في عام ٢٠١٤ بالتقدم الملحوظ المُحرز على المستوى الوطني منذ شهر أيلول/ سبتمبر ٢٠١١، بما في ذلك زيادة نسبة البلدان من ٣٢٪ في عام ٢٠١٠ إلى ٥٠٪ في عام ٢٠١٣ التي نفذت سياسة وطنية لمكافحة الأمراض غير السارية وخصّصت ميزانية لتنفيذها.

٧- وإدراكاً من الوزراء أيضاً بأن التقدم المُحرز في الوقاية من الأمراض غير السارية ومكافحتها غير كاف ولا متكافئ للغاية وبأنه يلزم الاستمرار في بذل الجهود وزيادتها، فقد التزموا في الفقرة ٣٠ من الوثيقة الختامية بإعطاء الأولوية لمجموعة من التدابير المتخذة في المجالات الأربعة التالية ذات الأولوية: الحوكمة والوقاية من عوامل الخطر وتقليلها والرعاية الصحية والترصد. وتتضمن تحديداً الوثيقة الختامية، ضمن ما تتضمن، أربعة تدابير محددة بإطار زمني التزم الوزراء بإعطائها الأولوية بحلول عامي ٢٠١٥ و٢٠١٦، وهي كالتالي:

- النظر، بحلول عام ٢٠١٥، في وضع أهداف وطنية لعام ٢٠٢٥ وإعداد مؤشرات في ضوء الأوضاع الوطنية، مع مراعاة الأهداف العالمية الطوعية التسعة المتعلقة بالأمراض غير السارية؛<sup>١</sup>
- النظر، بحلول عام ٢٠١٥، في وضع أو تعزيز سياسات وخطط وطنية في العديد من القطاعات لبلوغ الأهداف الوطنية بحلول عام ٢٠٢٥، مع مراعاة خطة العمل العالمية للمنظمة بشأن الوقاية من الأمراض غير السارية ومكافحتها ٢٠١٣-٢٠٢٠؛<sup>٢</sup>
- القيام، حسب الاقتضاء، بحلول عام ٢٠١٦، بالتقليل من عوامل الخطر المرتبطة بالأمراض غير السارية والمحددات الاجتماعية الأساسية بتنفيذ التدابير والخيارات المتاحة في مجال السياسات التي ترمي إلى تهيئة بيئات مؤاتية للصحة، بالاستفادة من الإرشادات الواردة في التذييل ٣ لخطة العمل العالمية؛<sup>٣</sup>
- القيام، حسب الاقتضاء، بحلول عام ٢٠١٦، بتعزيز النظم الصحية وتوجيهها للتصدي لمسألة الوقاية من الأمراض غير السارية ومكافحتها والمحددات الاجتماعية الأساسية من خلال توفير الرعاية الصحية الأولية التي تركز على الإنسان والتغطية الشاملة في النظم الصحية طوال الحياة، بالاستفادة من الإرشادات الواردة في التذييل ٣ لخطة العمل العالمية.<sup>٤</sup>

١ وفقاً لما يرد في التزام وزراء وممثلي الدول والحكومات ورؤساء الوفود الوارد في الفقرة ٣٠(أ)(١) من قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٣٠/٦٨.

٢ وفقاً لما يرد في التزام وزراء وممثلي الدول والحكومات ورؤساء الوفود الوارد في الفقرة ٣٠(أ)(٢) من قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٣٠/٦٨.

٣ وفقاً لما يرد في التزام وزراء وممثلي الدول والحكومات ورؤساء الوفود الوارد في الفقرة ٣٠(ب) من قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٣٠/٦٨.

٤ وفقاً لما يرد في التزام وزراء وممثلي الدول والحكومات ورؤساء الوفود الوارد في الفقرة ٣٠(ج) من قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٣٠/٦٨.

## الالتزامات الدولية

٨- فيما يتعلق بالمهام العالمية المسندة إلى المنظمة في الإعلان السياسي، رحبت الوثيقة الختامية بما يلي:

- اعتماد جمعية الصحة العالمية السادسة والستين لإطار الرصد العالمي الشامل، بما في ذلك الغايات العالمية الاختيارية التسع المقرر بلوغها بحلول عام ٢٠٢٥، ومجموعة المؤشرات الخمسة والعشرين المقرر تطبيقها في جميع البيئات الإقليمية والفُطرية من أجل رصد الاتجاهات وتقييم التقدم المُحرز في تنفيذ الاستراتيجيات والخطط الوطنية المتعلقة بالأمراض غير السارية؛<sup>١</sup>
- اعتماد جمعية الصحة العالمية السادسة والستين لخطة العمل العالمية بشأن الوقاية من الأمراض غير السارية ومكافحتها ٢٠١٣-٢٠٢٠،<sup>٢</sup> واعتماد جمعية الصحة العالمية السابعة والستين للمؤشرات التسعة التي يُستتار بها في الإبلاغ عن التقدم المُحرز في تنفيذ خطة العمل العالمية؛<sup>٣</sup>
- إنشاء مجلس الأمم المتحدة الاقتصادي والاجتماعي لفرقة عمل الأمم المتحدة المشتركة بين الوكالات المعنية بالوقاية من الأمراض غير المعدية (غير السارية) ومكافحتها، وإقراره لاختصاصات فرقة العمل في ١٣ حزيران/ يونيو ٢٠١٤؛<sup>٤</sup>
- موافقة جمعية الصحة العالمية السابعة والستين على اعتماد اختصاصات آلية التنسيق العالمية بشأن الوقاية من الأمراض غير السارية ومكافحتها، والإحاطة علماً بخطة عملها التي تشمل الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥.<sup>٥</sup>

٩- وتسليماً من الوزراء بالحاجة إلى مواصلة تعزيز التعاون الدولي في الوقاية من الأمراض غير السارية ومكافحتها، فقد التزموا في الوثيقة الختامية بدعوة لجنة المساعدة الإنمائية في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي إلى النظر في وضع مدونة لتحديد الأغراض المتوخاة في مجال الأمراض غير المعدية (غير السارية) بهدف تحسين تتبع المساعدة الإنمائية الرسمية دعماً للجهود الوطنية من أجل الوقاية من الأمراض غير المعدية (غير السارية) ومكافحتها.<sup>٦</sup>

١٠- وبقصد تعزيز مساهمات الجهات الفاعلة غير الدول في الوفاء بالالتزامات الواردة في الإعلان السياسي، طلب الوزراء من الأمانة أن تضع، بالتشاور مع الدول الأعضاء وقبل حلول نهاية عام ٢٠١٥، نهجاً يمكن

١ انظر القرار جص ٦٦٤-١٠.

٢ وفقاً لما يرد في التزام وزراء وممثلي الدول والحكومات ورؤساء الوفود الوارد في الفقرة ٣٠ (ج) من قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٦٨/٣٠٠.

٣ انظر الوثيقة جص ٦٧/٢٠١٤/٣، المحضر الموجز للجلسة السابعة للجنة "أ" التابعة لجمعية الصحة العالمية السابعة والستين، الفرع ٢ (بالإنكليزية).

٤ انظر قراري مجلس الأمم المتحدة الاقتصادي والاجتماعي E/RES/2014/10 و E/RES/2013/12.

٥ التي اعتمدها جمعية الصحة العالمية السابعة والستون (انظر الوثيقة جص ٦٧/٢٠١٤/٣، المحضر الموجز للجلسة السابعة، اللجنة "أ" لجمعية الصحة العالمية السابعة والستين، الفرع ٢، (بالإنكليزية)).

٦ وفقاً لما يرد في التزام وزراء وممثلي الدول والحكومات ورؤساء الوفود الوارد في الفقرة ٣٣ من قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٦٨/٣٠٠.

استخدامه لتسجيل وتعميم مساهمات القطاع الخاص وكيانات الأعمال الخيرية والمجتمع المدني في بلوغ الغايات الاختيارية التسع المتعلقة بالأمراض غير المعدية.<sup>١</sup>

١١- وتحضيراً لإجراء الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام ٢٠١٨ استعراضاً شاملاً للتقدم المحرز في الوقاية من الأمراض غير السارية ومكافحتها، طلب الوزراء من الأمين العام للأمم المتحدة أن يقدم، بحلول أواخر عام ٢٠١٧ وبالتعاون مع الدول الأعضاء والمنظمة والمؤسسات المعنية في منظومة الأمم المتحدة، تقريراً إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة عن التقدم المحرز في تنفيذ الإعلان السياسي والوثيقة الختامية.<sup>٢</sup>

### الشغرات التي لم يعالجها الاجتماع الرفيع المستوى في عام ٢٠١٤

١٢- كانت الحاجة إلى وضع مجموعة من مؤشرات العملية التي يمكن تطبيقها عبر جميع الأماكن بالبلدان من أجل تقييم التقدم المحرز في تنفيذ خريطة طريق الالتزامات الواردة في الإعلان السياسي موضع مناقشات مكثفة دارت بين الدول الأعضاء خلال عملية التحضير التي أفضت إلى عقد الاجتماع الرفيع المستوى في عام ٢٠١٤.

١٣- وأفاد أحد الآراء بأن من شأن وضع هذه المجموعة من مؤشرات العملية أن يمكّن الأمين العام للأمم المتحدة والمديرة العامة من الاسترشاد بها في تقديم تقاريرهما في عام ٢٠١٧ إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة عن التقدم المحرز في عملية تنفيذ الإعلان السياسي. واستشهد بمثال على ذلك هو ما اعتمدته اللجنة الإقليمية لشرق المتوسط في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ من مؤشرات يُسترشد بها في تقديم التقارير عن التقدم المحرز في عملية تنفيذ الإعلان السياسي على المستوى الوطني.

١٤- وأفاد رأي آخر بأن من شأن المؤشرات التسعة التي يُسترشد بها في تقديم التقارير عن التقدم المحرز في عملية تنفيذ خطة العمل العالمية بشأن الوقاية من الأمراض غير السارية ومكافحتها ٢٠١٣-٢٠٢٠،<sup>٤</sup> و/أو مؤشرات الحصائل الخمسة والعشرين لقياس التقدم المحرز في بلوغ الغايات العالمية الاختيارية التسع،<sup>٥</sup> أن تكون مؤشرات يُسترشد بها في تقديم التقارير عن التقدم المحرز إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام ٢٠١٧.

١٥- وأسفر انعدام توافق في الآراء بين جميع الدول الأعضاء حول هذه المسألة عن إعداد وثيقة ختامية تقتصر على إرشادات بشأن الكيفية التي ينبغي بها أن تقدم المديرية العامة تقارير إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام ٢٠١٧ عن التقدم المحرز في تنفيذ الإعلان السياسي والوثيقة الختامية.

١ وفقاً لما يرد في الفقرة ٣٧ من قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٣٠٠/٦٨.

٢ وفقاً لما يرد في الفقرة ٣٨ من قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٣٠٠/٦٨.

٣ انظر القرار ش م/ل ٥٩/ق-٢.

٤ التي اعتمدتها جمعية الصحة العالمية السابعة والستين (انظر الوثيقة ج ص ٢٠١٤/٦٧/٣ سجلات/٣، المحضر الموجز للجلسة السابعة للجنة "أ" التابعة لجمعية الصحة العالمية السابعة والستين، الفرع ٢ (بالإنكليزية)).

٥ انظر القرار ج ص ٦٦-١٠.

## دور المنظمة في متابعة الاجتماع الرفيع المستوى في عام ٢٠١٤

١٦- **المساعدة التقنية التي تقدمها الأمانة إلى الدول الأعضاء.** سعيًا إلى تزويد الدول الأعضاء بالإرشادات التقنية في جهودها الرامية إلى تنفيذ التدابير المبيّنة في الفقرة ٣٠ من الوثيقة الختامية، ستنتشر الأمانة سلسلة من ملخصات السياسات العامة عن كل واحد من التدابير المذكورة خلال عام ٢٠١٥، وهي ملخصات ستقوم أيضاً بمقام مدخلات للمؤتمر العالمي الأول لمراكز الاتصال الوطنية المعنية بالأمراض غير السارية الذي ستدعو الأمانة إلى عقده بحلول نهاية عام ٢٠١٥. وستُطلق مع نهاية عام ٢٠١٥ منصة تعلم إلكترونية لراسمي السياسات. ومواصلة لتعزيز جهود المنظمة الرامية إلى بناء القدرات الوطنية اللازمة لمعالجة الرفيع المستوى من قضايا الأمراض غير السارية فيما يتعلق بالحكمة والوقاية من عوامل الخطر وتقليلها والرعاية الصحية والترصد، ستصبو الأمانة إلى بلوغ هدف وضع نموذج جديد، في حدود الموارد المتاحة، بشأن زيادة ما تقدمه من مساعدة تقنية إلى الدول الأعضاء، وذلك بناءً على العبر المستخلصة من المشاريع المنفذة بالاستفادة من المساهمات الطوعية المقدمة من الاتحاد الروسي ومؤسسة بيل وميليندا غيتس ومؤسسة بلومبرغ للأعمال الخيرية. وستكفل "خطة العمل الموحدة للمنظمة بشأن مكافحة الأمراض غير السارية" (أسلوب العمل) التي يُعكف على وضعها حالياً، تحقيق التآزر والمواءمة بين الأنشطة عبر مستويات المنظمة الثلاثة كافة في عام ٢٠١٥ وما بعده.

١٧- **المساعدة التقنية التي يقدمها أعضاء فرقة عمل الأمم المتحدة المشتركة بين الوكالات المعنية بالوقاية من الأمراض غير المعدية (غير السارية) ومكافحتها إلى الدول الأعضاء.** عملاً بالفقرة ٩ من قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٦٨/٣٠٠، ووفقاً لما يرد في الفقرة ٢ من قرار مجلس الأمم المتحدة الاقتصادي والاجتماعي ١٢/٢٠١٣، ومتابعةً أيضاً لقرار المجلس المذكور ١٠/٢٠١٤، تعتزم الأمانة مواصلة وتعزيز دورها القيادي والتنسيقي في تعزيز ورصد الإجراءات التي تتخذ على الصعيد العالمي لمكافحة الأمراض غير السارية في إطار العمل الذي تضطلع به وكالات الأمم المتحدة المعنية الأخرى والمصارف الإنمائية وغيرها من المنظمات الدولية في التصدي للأمراض غير السارية بطريقة منسقة. ودعمًا للدول الأعضاء في الوفاء بالتزامها بإدماج تدابير للتصدي للأمراض غير المعدية (غير السارية) في عمليات تصميم إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية وتنفيذها<sup>١</sup>، نشرت المنظمة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي مذكرة توجيهية في آذار/مارس ٢٠١٥. ودعمًا للحكومات في جهودها الوطنية الرامية إلى التصدي للأمراض غير السارية، سيواصل أعضاء فرقة العمل المشتركة بين الوكالات عملهم في الميدان في إطار إيفاد ست بعثات مشتركة لتقديم المساعدة التقنية في عام ٢٠١٥ بناءً على حصائل ثلاث بعثات أُوفدت في عام ٢٠١٤. ودعمًا للجهود الوطنية المبذولة في مجال استخدام تكنولوجيات الاتصالات المتنقلة لمعالجة الأمراض غير السارية، ستسعى الأمانة إلى بلوغ هدف زيادة المساعدة التقنية المقدمة في إطار البرنامج المشترك بين الاتحاد الدولي للاتصالات والمنظمة بشأن الصحة المحمولة والأمراض غير السارية، المعنون "الهاتف المحمول في خدمة صحتك" ("Be he@lthy, Be mobile")<sup>٢</sup>. ويجري على قدم وساق بذل جهود رامية إلى استهلال تنفيذ برامج عالمية مشتركة ومماثلة مع المؤسسات الأخرى التابعة لمنظومة الأمم المتحدة في عام ٢٠١٥.

١ وفقاً لما يرد في التزام وزراء وممثلي الدول والحكومات ورؤساء الوفود الوارد في الفقرة ٣٠(أ)(٥) من قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٦٨/٣٠٠.

٢ المنظمة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. مذكرة توجيهية بشأن إدراج الأمراض غير السارية في إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، عام ٢٠١٥، متاحة على الرابط التالي: <http://www.who.int/nmh/ncd-task-force/guidance-note.pdf?ua=1> (تم الاطلاع في ٢ نيسان/أبريل ٢٠١٥).

٣ انظر الرابط: [http://www.itu.int/en/ITU-D/ICT-Applications/eHEALTH/Pages/Be\\_Healthy\\_intro.aspx](http://www.itu.int/en/ITU-D/ICT-Applications/eHEALTH/Pages/Be_Healthy_intro.aspx) (تم الاطلاع في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤).

١٨- تسهيل وتعزيز تنسيق الأنشطة وإشراك أصحاب المصلحة المتعددين واتخاذ الإجراءات عبر مختلف القطاعات. عملاً بالفقرة ١١ من قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٣٠٠/٦٨، وطبقاً لموافقة جمعية الصحة العالمية السابعة والسنتين على اعتماد اختصاصات آلية التنسيق العالمية بشأن الوقاية من الأمراض غير السارية ومكافحتها،<sup>١</sup> أنشأت المديرية العامة يوم ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ أمانة مستقلة داخل مكتب المدير العام المساعد في دائرة الأمراض غير السارية والصحة النفسية دعماً لعمل آلية التنسيق العالمية. ووفقاً لخطة عمل آلية التنسيق العالمية تلك التي تشمل الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥،<sup>٢</sup> التي أحاطت بها علماء جمعية الصحة العالمية السابعة والستون،<sup>٣</sup> أنشأت أمانة آلية التنسيق العالمية خلال الربع الأخير من عام ٢٠١٤ فريقين عاملين يوصيان بسبل ووسائل تشجيع الدول الأعضاء والجهات الفاعلة غير الدول على الوفاء بالالتزامات الواردة في الفقرتين ٤٤ و ٤٥ (د) على التوالي من الإعلان السياسي.<sup>٣</sup> واجتمع كل واحد من الفريقين العاملين في شباط/فبراير ٢٠١٥ لبدء أعماله، وذلك في إطار مراعاة تقديم التقرير النهائي لكل واحد من الفريقين إلى المديرية العامة في نهاية عام ٢٠١٥. ويجري العمل على قدم وساق لإقامة حوارات ومنصات على شبكة الإنترنت وإنشاء جماعات من الممارسين أثناء النصف الأول من عام ٢٠١٥. ووفقاً لما يرد في الفقرة ١٥ من التذييل ١ للوثيقة ج٦٧/١٤ إضافة ١، يجري تقديم مسودة خطة عمل آلية التنسيق العالمية التي تشمل الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ لكي ينظر فيها في الملحق ٣.

١٩- وضع نهج يمكن استخدامه لتسجيل وتعميم مساهمات الجهات الفاعلة غير الدول في بلوغ الغايات العالمية الاختيارية التسع بشأن الوقاية من الأمراض غير السارية ومكافحتها. عملاً بالفقرة ٣٧ من قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٣٠٠/٦٨، ستضع الأمانة، قبل حلول نهاية عام ٢٠١٥ وبالتشاور مع الدول الأعضاء، نهجاً يمكن استخدامه لتسجيل وتعميم مساهمات القطاع الخاص وكيانات الأعمال الخيرية والمجتمع المدني في بلوغ الغايات الاختيارية التسع المتعلقة بالأمراض غير السارية. وتحقيقاً لهذه الغاية، ستسعى الأمانة بحلول نهاية الربع الثاني من عام ٢٠١٥ إلى نشر ورقة مناقشة أولى تبين بإيجاز نهجاً مقترحاً للتشاور عبر شبكة الإنترنت، على أن يتبعها ورقة مناقشة ثانية تُنشر في الربع الثالث من العام المذكور، لتكون بمثابة مدخل لإجراء مشاورة مع الدول الأعضاء خلال الربع الأخير من عام ٢٠١٥ استكمالاً للعمل في هذا المضمار.

٢٠- إعداد إطار للعمل على الصعيد القطري بشأن إشراك قطاعات أخرى غير قطاع الصحة. عملاً بالفقرة ١٠ من قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٣٠٠/٦٨، ووفقاً لما يرد في الفقرة الفرعية ٣(١) من القرار جصع ٦٧-١٢، أعدت الأمانة، بالتشاور مع الدول الأعضاء والمؤسسات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى، وفي حدود الموارد المتاحة، إطاراً للعمل على الصعيد القطري، يكيّف حسب السياقات المختلفة، لكي تنظر فيه جمعية الصحة العالمية الثامنة والستون، وذلك عقب مراعاة بيان هلسنكي بشأن إدماج الصحة في جميع السياسات. وتحقيقاً لهذه الغاية، نشرت الأمانة في ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤ ورقة مناقشة أولى تبين بإيجاز نهجاً مقترحاً للعمل على الصعيد القطري من خلال التشاور عبر شبكة الإنترنت حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤. وكانت مخرجات التشاور المذكور بمثابة مدخل إلى ورقة مناقشة ثانية قامت

١ انظر الوثيقة جصع ٦٧/٢٠١٤/سجلات ٣، المحضر الموجز للجلسة السابعة للجنة "أ" التابعة لجمعية الصحة العالمية السابعة والسنتين، الفرع ٢ (بالإنكليزية).

٢ الواردة في الوثيقة ج٦٧/١٤ إضافة ٣ تنقيح ١.

٣ يتاح مزيد من المعلومات على الرابط التالي: <http://www.who.int/nmh/ncd-coordination-mechanism/en/> (تم الاطلاع في ٢ نيسان/أبريل ٢٠١٥).

٤ يتاح مزيد من المعلومات على الرابط التالي: <http://www.who.int/nmh/events/action-framework-step1/en/> (تم الاطلاع في ٢ نيسان/أبريل ٢٠١٥).

الأمانة بتعميمها في ١٦ شباط/فبراير ٢٠١٥ من خلال التشاور عبر شبكة الإنترنت حتى ٣ آذار/مارس ٢٠١٥. واجتمع فريق مرجعي تقني في ٥ و ٦ آذار/مارس ٢٠١٥ لدعم الجهود التي تبذلها الأمانة بهدف الانتهاء من عملها بشأن المسودة النهائية التي ستقدمها إلى جمعية الصحة العالمية الثامنة والسنتين كي تنظر فيها.

٢١- تحديث قائمة خيارات السياسات والتدخلات العالية المردودية بشأن الوقاية من الأمراض غير السارية ومكافحتها لمساعدة الدول الأعضاء على تنفيذ الإجراءات الرامية إلى بلوغ الغايات العالمية الاختيارية التسع. عملاً بالفقرات ١٥ و ٢٤ و ٣٠ (ب) و ٣٠ (ج) من قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٣٠٠/٦٨، ووفقاً لما يرد في الفقرة ٣ (١٠) من القرار ج ص ٦٦-١٠، ستجري الأمانة في عام ٢٠١٥ استعراضاً للبيانات بشأن اقتراح تحديث للتدليل ٣ من خطة العمل العالمية بشأن الوقاية من الأمراض غير السارية ومكافحتها ٢٠١٣-٢٠٢٠ في ضوء البيانات العلمية الجديدة، وبشأن تقديم تحديث آخر للتدليل نفسه، عن طريق المجلس التنفيذي، إلى جمعية الصحة العالمية التاسعة والسنتين في عام ٢٠١٦. وسينطوي استعراض البيانات في عام ٢٠١٥ على إجراء استعراضات منهجية، حسب الاقتضاء.

٢٢- تحديث التقارير العالمية الصادرة عن المنظمة عن حالة الأمراض غير السارية. يطلب الإجراء ٣٩ (هـ) من خطة عمل الاستراتيجية العالمية للوقاية من الأمراض غير السارية ومكافحتها ٢٠٠٨-٢٠١٣ والإجراء ٦٠ (ب) من خطة العمل العالمية للفترة ٢٠١٣-٢٠٢٠، من الأمانة أن تنشر تقارير عالمية عن حالة الوقاية من الأمراض غير السارية ومكافحتها في الأعوام ٢٠١٤ و ٢٠١٦ و ٢٠٢١، تبين اتجاهات الأمراض غير السارية وعوامل الخطر وقدرة الدول على الاستجابة لتلك الأمراض، وتوفر توجيهات سياسية بشأن الوقاية من تلك الأمراض ومكافحتها على غرار أول تقرير عالمي للمنظمة عن حالة الأمراض غير السارية في عام ٢٠١٠. وبناءً على ذلك، تم مؤخراً نشر تقرير الحالة العالمي الثاني في عام ٢٠١٥. ويتضمن التقرير بيانات عن معدل الوفيات وعوامل الخطر في عام ٢٠١٠ ويوفر أساساً عالمياً يُستند إليه في قياس التقدم المُحرز صوب بلوغ الغايات العالمية الاختيارية التسع بحلول عام ٢٠٢٥. كما يورد التقرير أحدث الإحصائيات والبيانات والخبرات اللازمة لدعم الدول الأعضاء في إرسال استجابة قوية تفي بالالتزامات المحددة زمنياً الواردة في الفقرة ٣٠ من الوثيقة الختامية.

٢٣- تقديم تقارير عن التقدم المُحرز إلى جمعية الصحة. بناءً على ما يطلبه القرار ج ص ٦٦-١٠ في الفقرة الفرعية ٣ (٩) منه، سترفع الأمانة، من خلال المجلس التنفيذي، تقارير عن التقدم المُحرز في تنفيذ خطة العمل العالمية بشأن الوقاية من الأمراض غير السارية ومكافحتها ٢٠١٣-٢٠٢٠ إلى جمعية الصحة في الأعوام ٢٠١٦ و ٢٠١٨ و ٢٠٢١. وطبقاً لما يرد في الإجراء ٦٠ (ب) من خطة العمل العالمية المذكورة، ستجري الأمانة تقييماً مستقلاً لتنفيذ خطة العمل في عامي ٢٠١٧ و ٢٠٢٠، وتُدرج النتائج التي تتوصل إليها في تلك التقارير المعدّة عن التقدم المُحرز. وستقدم الأمانة أيضاً تقارير عن التقدم المُحرز في بلوغ الغايات العالمية الاختيارية التسع في الأعوام ٢٠١٦ و ٢٠٢١ و ٢٠٢٦، وستضم التقارير حصائل مسوح المنظمة لتقييم القدرات الوطنية اللازمة للوقاية من الأمراض غير السارية ومكافحتها، والتي ستجرى في الأعوام ٢٠١٥ و ٢٠١٧ و ٢٠١٩.

١ يتاح مزيد من المعلومات على الرابط التالي: <http://www.who.int/nmh/events/action-framework/en/> (تم الاطلاع في ٢ نيسان/أبريل ٢٠١٥).

٢ التقرير العالمي ٢٠١٠ عن حالة الأمراض غير السارية. جنيف: منظمة الصحة العالمية؛ ٢٠١٠.

٣ التقرير العالمي الثاني عن حالة الأمراض غير السارية لعام ٢٠١٤: منظمة الصحة العالمية ٢٠١٤، متاح على الرابط التالي: <http://www.who.int/nmh/publications/ncd-status-report-2014/en/> (تم الاطلاع في ٢ نيسان/أبريل ٢٠١٥).



٢٤- تقديم تقرير عن التقدم المُحرز إلى مجلس الأمم المتحدة الاقتصادي والاجتماعي. يطلب قرار مجلس الأمم المتحدة الاقتصادي والاجتماعي ١٠/٢٠١٤ في الفقرة ٣ منه أن تقدم الأمانة تقريراً إلى الأمين العام للأمم المتحدة عن تنفيذ قرار المجلس المذكور ١٢/٢٠١٣، والذي سيقدمه الأمين العام للأمم المتحدة بدوره إلى ذلك المجلس لكي ينظر فيه في اجتماع التنسيق والإدارة (المقرر عقده في الفترة ٨-١٠ حزيران/يونيو ٢٠١٥ في نيويورك) في إطار بند جدول الأعمال المؤقت بشأن "التنسيق والبرامج والمسائل الأخرى"، البند الفرعي المعنون "الوقاية من الأمراض غير السارية ومكافحتها".

٢٥- تقديم تقرير عن التقدم المُحرز إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة. يطلب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٣٠٠/٦٨ في الفقرة ٣٨ منه أن تعدّ الأمانة بحلول نهاية عام ٢٠١٧ تقريراً عن التقدم المُحرز في تنفيذ الوثيقة الختامية والإعلان السياسي، بالتعاون مع الدول الأعضاء والمؤسسات المعنية في منظومة الأمم المتحدة. وعملاً بالمقرر الإجرائي مت ١٣٦(١٣)، تستكمل الأمانة حالياً عملها بشأن مذكرة تقنية حول عملية تقديم التقرير تلك، وسيتم تعميم هذه المذكرة على الصفحات ذات الصلة لموقع المنظمة<sup>١</sup> في الوقت المناسب.

٢٦- العملية التحضيرية لعقد الاجتماع الرفيع المستوى الثالث للجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن الوقاية من الأمراض غير المعدية (غير السارية) ومكافحتها. تعكف الأمانة على تقصي إمكانية عقد مؤتمر وزاري عالمي ثانٍ بشأن أنماط الحياة الصحية ومكافحة الأمراض غير المعدية (غير السارية) في عام ٢٠١٧، وذلك في إطار الاضطلاع بالعملية التحضيرية لعقد الاجتماع الرفيع المستوى الثالث للجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن الوقاية من الأمراض غير المعدية (غير السارية) ومكافحتها، وبناءً على الحاصلات الناجحة التي حققها المؤتمر الوزاري العالمي الأول بشأن أنماط الحياة الصحية ومكافحة الأمراض غير المعدية (غير السارية) (موسكو، ٢٨ و ٢٩ نيسان/أبريل ٢٠١١)، الذي كان بمثابة مدخل رئيسي للأعمال التحضيرية التي أفضت إلى عقد الاجتماع الرفيع المستوى الأول للجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن الأمراض غير المعدية (غير السارية) ومكافحتها<sup>٢</sup>. وتتحرى الأمانة إمكانية عقد مؤتمر وزاري عالمي ثانٍ بشأن أنماط الحياة الصحية ومكافحة الأمراض غير السارية في عام ٢٠١٦ أو ٢٠١٧.

٢٧- ويرد في الملحق ٢ جدول يلخص التسلسل الزمني للتقارير والتقييمات الواردة في الفقرات من ١٦ إلى ٢٦ من هذا التقرير.

## الإجراء المطلوب من جمعية الصحة

٢٨- جمعية الصحة مدعوة إلى الإحاطة علماً بهذا التقرير، بما في ذلك خطة العمل لآلية التنسيق العالمية المعنية بالوقاية من الأمراض غير السارية ومكافحتها التي تغطي الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ (الملحق ٣).

<sup>١</sup> www.who.int/ncd.

<sup>٢</sup> انظر القرار جصع ٦٤-١١.

## الملحق ١

**الوثيقة الختامية لاجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة الرفيع المستوى  
المعني بالاستعراض والتقييم الشاملين للتقدم المحرز في الوقاية من  
الأمراض غير المعدية ومكافحتها**

القرار ٣٠٠/٦٨ الذي اتخذته الجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٠ تموز/ يوليو ٢٠١٤

إن الجمعية العامة

تعتمد الوثيقة الختامية التالية:

**الوثيقة الختامية لاجتماع الجمعية العامة الرفيع المستوى المعني بالاستعراض والتقييم الشاملين  
للتقدم المحرز في الوقاية من الأمراض غير المعدية ومكافحتها**

نحن، الوزراء وممثلي الدول والحكومات ورؤساء الوفود، المجتمعين في الأمم المتحدة في ١٠ و ١١ تموز/ يوليو ٢٠١٤ للنظر في التقدم المحرز في تنفيذ الالتزامات المعلنة في الإعلان السياسي الصادر عن الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني بالوقاية من الأمراض غير المعدية ومكافحتها الذي اعتمدته الجمعية العامة في قرارها ٢/٦٦ المؤرخ ١٩ أيلول/ سبتمبر ٢٠١١،

**تكثيف جهودنا من أجل تخليص العالم من عبء الأمراض غير المعدية الذي يمكن تجنبه**

١- نعيد تأكيد الإعلان السياسي الذي حفز على العمل والذي ينطوي على إمكانات كبيرة لتحقيق نتائج مستدامة أفضل في مجال الصحة والتنمية البشرية؛

٢- نعيد تأكيد التزامنا بالتصدي لعبء الأمراض غير المعدية وخطورها على الصعيد العالمي، وهو ما يشكل أحد أكبر التحديات الماثلة أمام التنمية في القرن الحادي والعشرين ويقوض التنمية الاجتماعية والاقتصادية في جميع أرجاء العالم ويخل بتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً ويمكن أن يؤدي إلى تزايد أوجه التفاوت داخل البلدان وبينها وبين الشعوب؛

٣- نكرر تأكيد أن أكثر الأمراض غير المعدية انتشاراً، ولا سيما أمراض القلب والأوعية الدموية والسرطان وأمراض الجهاز التنفسي المزمنة وداء السكري، ترتبط بصفة رئيسية بأربعة عوامل خطر شائعة، هي استخدام التبغ وتعاطي الكحول على نحو ضار واتباع أنماط تغذية غير صحية والخمول البدني؛

٤- نكرر الإعراب عن قلقنا إزاء ارتفاع مستويات البدانة في مختلف المناطق، بخاصة بين الأطفال والشباب؛

٥- نسلم بأن الحالة العقلية والعصبية تشكل سبباً هاماً من أسباب الاعتلال وتؤدي إلى زيادة عبء الأمراض غير المعدية على الصعيد العالمي ويلزم إتاحة برامج وتدابير فعالة لتوفير الرعاية الصحية للمصابين

بها على نحو منصف، على النحو الموصوف في خطة العمل الشاملة للصحة العقلية لمنظمة الصحة العالمية للفترة ٢٠١٣-٢٠٢٠؛<sup>١</sup>

٦- نشير إلى إعلان موسكو الذي اعتمد في المؤتمر الوزاري العالمي الأول المعني بأنماط الحياة الصحية ومكافحة الأمراض غير المعدية الذي عقد في نيسان/ أبريل ٢٠١١ وإلى جميع المبادرات الإقليمية المضطلع بها بشأن الوقاية من الأمراض غير المعدية ومكافحتها، بما في ذلك إعلان رؤساء دول وحكومات الجماعة الكاريبية المعنون "متحدون لوقف وباء الأمراض المزمنة غير المعدية" الذي اعتمد في أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٧ وإعلان ليبرفيل بشأن الصحة والبيئة في أفريقيا الذي اعتمد في آب/ أغسطس ٢٠٠٨ وبيان رؤساء حكومات الكمنولث بشأن إجراءات مكافحة الأمراض غير المعدية الذي اعتمد في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٩ وإعلان الالتزام لمؤتمر القمة الخامس للأمريكتين الذي اعتمد في حزيران/ يونيو ٢٠٠٩ وإعلان بارما بشأن البيئة والصحة الذي اعتمدته الدول الأعضاء في المنطقة الأوروبية لمنظمة الصحة العالمية في آذار/ مارس ٢٠١٠ وإعلان دبي بشأن داء السكري والأمراض المزمنة غير المعدية في الشرق الأوسط ومنطقة شمال أفريقيا الذي اعتمد في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٠ والميثاق الأوروبي بشأن مكافحة السمعة الذي اعتمد في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٦ ونداء أوروبا للعمل بشأن السمعة الصادر في حزيران/ يونيو ٢٠١١ وبيان هونيارا بشأن التصدي للتحديات التي تمثلها الأمراض غير المعدية في منطقة المحيط الهادئ الذي اعتمد في تموز/ يوليو ٢٠١١؛

#### التقييم: التقدم المحرز منذ عام ٢٠١١

٧- نرحب بقيام منظمة الصحة العالمية، عملاً بالفقرة ٦١ من الإعلان السياسي، بوضع إطار عالمي شامل للرصد بما يشمل مجموعة الأهداف العالمية الطوعية التسعة التي يتعين تحقيقها بحلول عام ٢٠٢٥ ومجموعة مؤشرات تتألف من ٢٥ مؤشراً ينبغي تطبيقها في جميع الظروف الإقليمية والقطرية لرصد الاتجاهات وتقييم التقدم المحرز في تنفيذ الاستراتيجيات والخطط الوطنية المتعلقة بالأمراض غير المعدية وبقيام جمعية الصحة العالمية باعتماد الإطار؛

٨- نرحب أيضاً باعتماد جمعية الصحة العالمية لخطة العمل العالمية للوقاية من الأمراض غير المعدية ومكافحتها للفترة ٢٠١٣-٢٠٢٠ واعتمادها لمؤشرات خطة العمل التسعة للاستعانة بها في الإبلاغ عن التقدم المحرز في عملية تنفيذ خطة العمل العالمية؛

٩- نرحب بإنشاء فرقة عمل الأمم المتحدة المشتركة بين الوكالات المعنية بالوقاية من الأمراض غير المعدية ومكافحتها وباعتماد المجلس الاقتصادي والاجتماعي اختصاصاتها في ١٣ حزيران/ يونيو ٢٠١٤؛

١٠- نرحب بالطلب إلى المدير العام لمنظمة الصحة العالمية أن يعد، بالتشاور مع الدول الأعضاء ومؤسسات الأمم المتحدة وغير ذلك من الجهات المعنية حسب الاقتضاء، وفي حدود الموارد المتاحة، إطاراً للعمل على الصعيد القطري، وكيف حسب السياقات المختلفة، لكي تنظر فيه جمعية الصحة العالمية في دورتها الثامنة والستين، مع أخذ بيان هلسنكي بشأن إدماج الصحة في كل السياسات الذي اعتمد في المؤتمر العالمي الثامن للنهوض بالصحة بهدف دعم الجهود الوطنية الرامية إلى تحسين الصحة وكفالة حماية الصحة

١ منظمة الصحة العالمية، الوثيقة WHA66/2013/REC/1.

٢ A/65/859، المرفق.

والإنصاف في مجال الصحة وفعالية النظم الصحية بعين الاعتبار، بسبل منها العمل المشترك في جميع القطاعات بشأن محددات الصحة وعوامل الخطر المرتبطة بالأمراض غير المعدية، استناداً إلى أفضل المعارف والأدلة المتاحة؛

١١- نرحب أيضاً باعتماد جمعية الصحة العالمية لاختصاصات آلية التنسيق العالمية للوقاية من الأمراض غير المعدية ومكافحتها؛

١٢- نقر بالتقدم الملحوظ الذي أحرز منذ أيلول/سبتمبر ٢٠١١ على الصعيد الوطني، بما في ذلك زيادة نسبة البلدان التي لديها سياسة وطنية يجري العمل بها في مجال الأمراض غير المعدية وميزانية من أجل تنفيذها من ٣٢ في المائة في عام ٢٠١٠ إلى ٥٠ في المائة في عام ٢٠١٣؛

١٣- نقر بأن التقدم المحرز في الوقاية من الأمراض غير المعدية ومكافحتها لم يكن كافياً وكان متبايناً بشدة ويعزى ذلك جزئياً إلى تعقيد تلك الأمراض وطابعها العسير وأن من الضروري مواصلة بذل الجهود وتكثيفها من أجل تخليص العالم من عبء الأمراض غير المعدية الذي يمكن تجنبه؛

١٤- نقر بأنه، على الرغم من بعض أوجه التحسن، لم تحول الالتزامات بتشجيع السياسات والخطط الوطنية المتعددة القطاعات أو وضعها أو دعمها وتعزيزها لغرض الوقاية من الأمراض غير المعدية ومكافحتها بحلول عام ٢٠١٣ وزيادة الاعتمادات المخصصة في الميزانية للتصدي للأمراض غير المعدية وإيلاء الأولوية لها إلى أفعال في كثير من الأحيان بفعل عدد من العوامل، بما في ذلك نقص القدرات الوطنية؛

١٥- نقر بأن بلدانا عديدة، لا سيما البلدان النامية، تعمل جاهدة للانتقال من الالتزام إلى الفعل، وفي هذا الصدد نكرر دعوتنا إلى الدول الأعضاء أن تنظر في تنفيذ سياسات وتدابير تستند إلى الأدلة ميسورة التكلفة وفعالة من حيث التكلفة وشاملة لمختلف الفئات السكانية ولقطاعات متعددة، حسب الاقتضاء وفي إطار سياقات وطنية، بما في ذلك الحد من عوامل الخطر القابلة للتغيير المرتبطة بالأمراض غير المعدية على النحو الموصوف في التذييل ٣ لخطة العمل العالمية للوقاية من الأمراض غير المعدية ومكافحتها للفترة ٢٠١٣-٢٠٢٠؛

١٦- نقر بأن هناك تدابير ميسورة التكلفة للحد من المخاطر الصحية البيئية والمهنية وبأن ترتيب تلك التدابير حسب الأولوية وتنفيذها وفقاً للظروف الوطنية يمكن أن يسهم في الحد من عبء الأمراض غير المعدية؛

١٧- نكرر دعوتنا إلى الدول الأعضاء أن تنظر، حسب الاقتضاء ووفقاً للظروف الوطنية، في تنفيذ الخيارات المتاحة في مجال السياسات المتعلقة بالوقاية من الأمراض غير المعدية ومكافحتها وتدابير فعالة من حيث التكلفة ميسورة التكلفة وشاملة لقطاعات متعددة في هذا المجال<sup>١</sup> لبلوغ الأهداف العالمية الطوعية التسعة المتعلقة بالأمراض غير المعدية بحلول عام ٢٠٢٥؛

١ كالخيارات والتدابير الواردة في التذييل ٣ لمرفق القرار WHA66.10.

## إعادة تأكيد دورنا القيادي: الالتزامات والإجراءات

١٨- نعيد تأكيد التزامنا بالنهوض بتنفيذ تدابير متعددة القطاعات وفعالة من حيث التكلفة تشمل جميع الفئات السكانية من أجل الحد من أثر عوامل الخطر السلوكية الأربعة الشائعة المرتبطة بالأمراض غير المعدية، عن طريق تنفيذ الاتفاقات والاستراتيجيات الدولية ذات الصلة بالموضوع والسياسات والتشريعات والأولويات الإنمائية الوطنية، بما في ذلك التدابير الترويجية والتنظيمية والمالية، دون المساس بحق الدول ذات السيادة في تقرير ووضع سياساتها الضريبية وغيرها من السياسات، حيثما اقتضى الأمر ذلك، بإشراك جميع القطاعات المعنية والمجتمع المدني والمجتمعات المحلية، حسب الاقتضاء؛

١٩- نقر بأن تنفيذ خطة العمل العالمية للوقاية من الأمراض غير المعدية ومكافحتها للفترة ٢٠١٣-٢٠٢٠ والاستراتيجية العالمية بشأن أنماط التغذية والنشاط البدني والصحة<sup>١</sup> والاستراتيجية العالمية للحد من تعاطي الكحول على نحو ضار<sup>٢</sup> والاستراتيجية العالمية لتغذية الرضع وصغار الأطفال المشتركة بين منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة ومجموعة توصيات منظمة الصحة العالمية بشأن تسويق الأطعمة والمشروبات غير الكحولية للأطفال<sup>٣</sup>، حسب الاقتضاء، سيعجل بالجهود الرامية إلى الحد من الأمراض غير المعدية، ونكرر دعوتنا إلى الدول الأعضاء أن تحشد الإرادة السياسية والموارد المالية لذلك الغرض؛

٢٠- نكرر الإعراب عن التزامنا بتعجيل تنفيذ الدول الأطراف في اتفاقية منظمة الصحة العالمية الإطارية بشأن مكافحة التبغ<sup>٤</sup> الاتفاقية، ونشجع البلدان على النظر في أن تصبح أطرافاً في الاتفاقية؛

٢١- نهيب بالدول الأعضاء اتخاذ خطوات تشمل، حسب الاقتضاء، وضع تشريعات فعالة وهيكل شاملة لعدة قطاعات وعمليات ووسائل وموارد، بما يتيح وضع سياسات مجتمعية تراعي وتعالج الآثار في محددات الصحة وفي حماية الصحة والإنصاف في مجال الصحة وفعالية النظم الصحية وتقيس محددات الصحة وأوجه التفاوت في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية فيما يتعلق بالصحة وتتبعها؛

٢٢- نهيب بالدول الأعضاء تنمية قدرات مؤسسية، حسب الاقتضاء، لها معرفة ومهارات مناسبة في مجال تقييم آثار المبادرات المضطلع بها في سياق السياسات في مجال الصحة في جميع القطاعات وإيجاد الحلول والنفاوض بشأن السياسات في جميع القطاعات للتوصل إلى نتائج أفضل من منظور الصحة والإنصاف في مجال الصحة وفعالية النظم الصحية؛

٢٣- نقر بأهمية التغطية الصحية الشاملة في النظم الصحية الوطنية، ونهيب بالدول الأعضاء تعزيز النظم الصحية، بما في ذلك الهياكل الأساسية للرعاية الصحية وتوفير الموارد البشرية لقطاع الصحة والنظم الصحية ونظم الحماية الاجتماعية، وبخاصة في البلدان النامية، بهدف تلبية احتياجات المصابين بالأمراض غير المعدية من الرعاية الصحية طوال حياتهم على نحو فعال ومنصف؛

١ منظمة الصحة العالمية، الوثيقة WHA57/2004/REC/1، القرار ١٧-٥٧، المرفق.

٢ منظمة الصحة العالمية، الوثيقة WHA63/2010/REC/1، المرفق ٣.

٣ منظمة الصحة العالمية، الوثيقة WHA63/2010/REC/1، المرفق ٤.

٤ الأمم المتحدة، مجموعة المعاهدات، المجلد ٢٣٠٢، الرقم ٤١٠٣٢.

٢٤- مواصلة توسيع نطاق التدابير الفعالة من حيث التكلفة التي أثبتت جدواها، حيثما كان ذلك ملائماً، بما يشمل التدابير المحددة في التذييل ٣ لخطة العمل العالمية؛

٢٥- نكرر تأكيد أهمية زيادة فرص إتاحة برامج فعالة من حيث التكلفة للكشف عن مرض السرطان حسب الأوضاع السائدة على الصعيد الوطني وأهمية دعم زيادة فرص إتاحة لقاحات فعالة من حيث التكلفة للوقاية من حالات الإصابة بالالتهابات المرتبطة بأمراض السرطان، في إطار برامج التحصين الوطنية؛

٢٦- نسلم بأنه لم يحرز إلا تقدم محدود في تنفيذ الفقرة ٤٤ من مرفق قرار الجمعية العامة ٦٦/٢ وبأنه على الرغم من أن عدداً متزايداً من كيانات القطاع الخاص قد بدأ إنتاج منتجات غذائية تتوافق مع اتباع نظام تغذية صحية والترويج لها فإن تلك المنتجات لا تكون عادة ميسورة التكلفة ومتاحة ولا يمكن الوصول إليها على نطاق واسع في جميع المجتمعات المحلية داخل البلدان؛

٢٧- نواصل تشجيع السياسات الداعمة لإنتاج الأطعمة التي تسهم في اتباع أنماط تغذية صحية وتصنيعها وتيسير الحصول عليها، وإتاحة مزيد من الفرص لاستهلاك المنتجات والأطعمة الزراعية المحلية الصحية، ومن ثم الإسهام في الجهود المبذولة للتصدي للتحديات التي تطرحها العولمة والاستفادة من الفرص التي تتيحها ولتحقيق الأمن الغذائي والتغذية الكافية؛

٢٨- نعيد تأكيد ما تقوم به الحكومات من دور بالغ الأهمية في التصدي للتحدي الذي تمثله الأمراض غير المعدية وبما تتحمله من مسؤولية في هذا المجال، بسبل منها العمل مع المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص وسائر قطاعات المجتمع لاستحداث تدابير فعالة من أجل الوقاية من الأمراض غير المعدية ومكافحتها على المستويات العالمية والوطنية والمحلية؛

٢٩- نشير إلى أن الوقاية من الأمراض غير المعدية ومكافحتها على نحو فعال يتطلبان تولي الحكومات أدواراً قيادية واتباع نهج متعددة القطاعات في مجال الصحة، بما في ذلك، عند الاقتضاء، إدراج المسائل المتعلقة بالصحة في جميع السياسات وفي النهج المتبعة على صعيد الحكومة ككل في جميع القطاعات بما يتجاوز قطاع الصحة، مع حماية السياسات في مجال الصحة العامة الرامية إلى الوقاية من الأمراض غير المعدية ومكافحتها من أي تأثير لا داعي له لأي شكل من أشكال تضارب المصالح سواء كان حقيقياً أم متصوراً أم محتملاً؛

#### السييل إلى الأمام: الالتزامات على الصعيد الوطني

٣٠- نلتزم بالتصدي للأمراض غير المعدية بوصفها مسألة ذات أولوية في خطط التنمية الوطنية، حسب ما يقتضي الحال في السياقات الوطنية وفي خطط التنمية الدولية، وبتخاذ التدابير التالية بالاشتراك مع جميع القطاعات المعنية، بما في ذلك المجتمع المدني والمجتمعات المحلية، وحسب الاقتضاء:

#### (أ) تعزيز الحوكمة:

١- النظر، بحلول عام ٢٠١٥، في وضع أهداف وطنية لعام ٢٠٢٥ وإعداد مؤشرات في ضوء الأوضاع الوطنية، مع مراعاة الأهداف العالمية الطوعية التسعة المتعلقة بالأمراض غير المعدية، بالاستفادة من الإرشادات التي تقدمها منظمة الصحة العالمية، للتركيز على

الجهود المبذولة للتصدي لآثار الأمراض غير المعدية ولتقييم التقدم المحرز في الوقاية من الأمراض غير المعدية ومكافحتها وعوامل الخطر المرتبطة بها ومحدداتها؛

٢' النظر، بحلول عام ٢٠١٥، في وضع سياسات وخطط وطنية في العديد من القطاعات أو تعزيز ما هو قائم منها لبلوغ الأهداف الوطنية بحلول عام ٢٠٢٥، مع مراعاة خطة العمل العالمية للوقاية من الأمراض غير المعدية ومكافحتها للفترة ٢٠١٣-٢٠٢٠؛

٣' مواصلة وضع سياسات عامة وخطط عمل في العديد من القطاعات وتعزيزها وتنفيذها، حسب الاقتضاء، لتعزيز التنقيف الصحي والتوعية بالأمور الصحية، مع التركيز بصفة خاصة على المجموعات السكانية ذات الوعي الصحي المتدني و/أو التي تعاني من عدم الوعي بالأمور الصحية؛

٤' التوعية بالعبء الناجم على الصحة العامة على الصعيد الوطني نتيجة للأمراض غير المعدية والصلة بين الأمراض غير المعدية والفقر والتنمية الاجتماعية والاقتصادية؛

٥' إدماج تدابير للتصدي للأمراض غير المعدية في عمليات التخطيط الصحي والخطط والسياسات الإنمائية الوطنية، بما في ذلك عمليات تصميم إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية وتنفيذه؛

٦' النظر، حسب الاقتضاء في كل سياق وطني، في إنشاء آلية وطنية متعددة القطاعات، من قبيل اللجان أو الوكالات أو فرق العمل الرفيعة المستوى من أجل التحاور والاتساق في السياسات والمساءلة المتبادلة بين مختلف مجالات صنع السياسات التي تؤثر في الأمراض غير المعدية، بهدف الأخذ بنهج إدراج المسائل المتعلقة بالصحة في جميع السياسات وفي التدابير المتخذة على صعيد الحكومة ككل والمجتمع ككل ورصد محددات الأمراض غير المعدية، بما في ذلك المحددات الاجتماعية والبيئية، والعمل على أساسها؛

٧' تعزيز قدرات وآليات وولايات السلطات المعنية، حسب الاقتضاء، في مجال تيسير العمل وضمان تنفيذه في جميع القطاعات الحكومية؛

٨' تعزيز قدرة وزارات الصحة على ممارسة دور استراتيجي قيادي وتنسيقي في وضع السياسات على نحو يشرك جميع الجهات المعنية على صعيد الحكومة والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني والقطاع الخاص، مع كفالة تلقي مسألة الأمراض غير المعدية استجابة ملائمة منسقة شاملة متكاملة؛

٩' مواصلة التعاون الدولي بشأن الأمراض غير المعدية مع الخطط الوطنية فيما يتعلق بالأمراض غير المعدية بهدف زيادة فعالية المعونة والأثر الإنمائي للموارد الخارجية دعماً للجهود في مجال الأمراض غير المعدية؛

١٠' وضع وتنفيذ سياسات وخطط وطنية، حسب الاقتضاء، مع تخصيص موارد مالية وبشرية بصفة خاصة للتصدي للأمراض غير المعدية، تدرج فيها المحددات الاجتماعية؛

(ب) القيام، حسب الاقتضاء، بحلول عام ٢٠١٦، بالتقليل من عوامل الخطر المرتبطة بالأمراض غير المعدية والمحددات الاجتماعية الأساسية بتنفيذ التدابير والخيارات المتاحة في مجال السياسات التي ترمي إلى تهيئة بيئات مؤاتية للصحة، بالاستفادة من الإرشادات الواردة في التذييل ٣ لخطة العمل العالمية؛

(ج) القيام، حسب الاقتضاء، بحلول عام ٢٠١٦، بتعزيز النظم الصحية وتوجيهها للتصدي لمسألة الوقاية من الأمراض غير المعدية ومكافحتها والمحددات الاجتماعية الأساسية من خلال توفير الرعاية الصحية الأولية التي تركز على الإنسان والتغطية الشاملة في النظم الصحية طوال الحياة، بالاستفادة من الإرشادات الواردة في التذييل ٣ لخطة العمل العالمية؛

(د) النظر في الصلة التي يمكن أن تنشأ بين الأمراض غير المعدية وبعض الأمراض المعدية مثل فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، وندعو إلى القيام، حسب الاقتضاء، بتوحيد إجراءات التصدي لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والأمراض غير المعدية وإلى إيلاء الاهتمام، في هذا الصدد، إلى الأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وبخاصة في البلدان التي ترتفع فيها معدلات الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وفقاً للأولويات الوطنية؛

(هـ) مواصلة النهوض بإدراج الوقاية من الأمراض غير المعدية ومكافحتها في برامج الصحة الجنسية والإنجابية وصحة الأم والطفل، وبخاصة على مستوى الرعاية الصحية الأولية، وفي البرامج المتعلقة بالأمراض المعدية، من قبيل البرامج المتعلقة بداء السل، حسب الاقتضاء؛

(و) النظر في أوجه التشابه بين الأمراض غير المعدية الأكثر شيوعاً وغيرها من الحالات على النحو الموصوف في التذييل ١ لخطة العمل العالمية بهدف استحداث تدابير شاملة للوقاية من الأمراض غير المعدية ومكافحتها التي تأخذ بعين الاعتبار أيضاً الظروف التي يعيش ويعمل فيها الناس؛

(ز) رصد اتجاهات ومحددات الأمراض غير المعدية وتقييم التقدم المحرز في الوقاية منها ومكافحتها؛

١٠ تقييم التقدم المحرز صوب بلوغ الأهداف العالمية الطوعية والإبلاغ عن النتائج باستخدام المؤشرات المحددة في إطار الرصد العالمي الشامل، وفقاً لجداول زمنية متفق عليها، واستخدام النتائج الواردة من مراقبة المؤشرات الخمسة والعشرين والأهداف الطوعية التسعة وغير ذلك من مصادر البيانات لإرشاد وتوجيه السياسات والبرامج بهدف إحداث أكبر قدر من التأثير للتدابير والاستثمارات في النتائج المتعلقة بالأمراض غير المعدية؛

٢٠ تقديم المعلومات بشأن الاتجاهات في مجال الأمراض غير المعدية إلى منظمة الصحة العالمية، وفقاً للجداول الزمنية المتفق عليها بشأن التقدم المحرز في تنفيذ خطط العمل الوطنية وبشأن فعالية السياسات والاستراتيجيات الوطنية، وتنسيق التقارير القطرية مع التحليل العالمي؛



٣٠ وضع نظم للمراقبة أو تعزيزها، حسب الاقتضاء، لرصد أوجه التفاوت الاجتماعية في ما يتعلق بالأمراض غير المعدية وعوامل الخطر المرتبطة بها كخطوة أولى صوب معالجة أوجه عدم المساواة واتباع نهج تقوم على مراعاة نوع الجنس للوقاية من الأمراض غير المعدية ومكافحتها وتعزيزها استناداً إلى بيانات مصنفة حسب نوع الجنس والعمر والإعاقة، سعياً إلى التصدي للاختلافات الأساسية بين الرجل والمرأة من حيث التعرض لخطر الإصابة بالأمراض غير المعدية والوفاة الناجمة عنها؛

(ح) مواصلة تعزيز التعاون الدولي لدعم الخطط الوطنية والإقليمية والعالمية للوقاية من الأمراض غير المعدية ومكافحتها، بوسائل منها تبادل أفضل الممارسات في مجالات تحسين الصحة والتشريعات والأنظمة وتعزيز النظم الصحية وتدريب العاملين في مجال الرعاية الصحية وتطوير الهياكل الأساسية المناسبة لخدمات الرعاية الصحية وأدوات التشخيص والنهوض باستحداث تكنولوجيات مناسبة ومستدامة بأسعار معقولة وتعميمها ونقلها وفق شروط متفق عليها وإنتاج أدوية ولقاحات آمنة فعالة ميسورة التكلفة عالية الجودة، مع التنويه بالدور القيادي الذي تؤديه منظمة الصحة العالمية باعتبارها، في هذا الصدد، الوكالة المتخصصة الأساسية في مجال الصحة؛

٣١- مواصلة تعزيز التعاون على الصعيد الدولي بين بلدان الشمال والجنوب والتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في مجال الوقاية من الأمراض غير المعدية ومكافحتها للنهوض على الصعيد الوطنية والإقليمية والدولية ببيئة مؤاتية لتيسير اختيار أنماط وأساليب عيش صحية، مع الأخذ بعين الاعتبار أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب ليس بديلاً للتعاون بين بلدان الشمال والجنوب، بل مكملاً له؛

٣٢- مواصلة بحث إمكانية توفير ما يكفي من الموارد على نحو مستدام يمكن التنبؤ به عن طريق القنوات المحلية والثنائية والإقليمية والمتعددة الأطراف، بما في ذلك آليات التمويل التقليدية والطوعية المبتكرة؛

### السبيل إلى الأمام: الالتزامات على الصعيد الدولي

٣٣- ندعو لجنة المساعدة الإنمائية في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي إلى النظر في وضع مدونة لتحديد الأغراض المتوخاة في مجال الأمراض غير المعدية بهدف تحسين تتبع المساعدة الإنمائية الرسمية دعماً للجهود الوطنية من أجل الوقاية من الأمراض غير المعدية ومكافحتها؛

٣٤- نكرر تأكيد التزامنا بتعزيز الاستثمارات الوطنية والدولية على نحو نشط وتدعيم القدرات الوطنية على إجراء البحث والتطوير بجودة عالية في جميع الجوانب المتصلة بالوقاية من الأمراض غير المعدية ومكافحتها بطريقة مستدامة فعالة من حيث التكلفة، مع ملاحظة أهمية مواصلة تقديم الحوافز لتشجيع الابتكار في مجال الصحة العامة، بسبل منها، حسب الاقتضاء، وضع نظام سليم متوازن لحقوق الملكية الفكرية، وهو ما يعد هاما لأمر عدة منها استحداث أدوية جديدة، حسبما أقر به إعلان الدوحة المتعلق باتفاق منظمة التجارة العالمية المتعلق بالجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية وبالصحة العامة؛

٣٥- نعيد تأكيد الحق في الاستفادة على الوجه الأكمل من الأحكام الواردة في اتفاق منظمة التجارة العالمية المتعلق بالجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية وفي إعلان الدوحة المتعلق باتفاق منظمة التجارة العالمية المتعلق بالجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية وبالصحة العامة وفي قرار المجلس العام لمنظمة التجارة العالمية المؤرخ ٣٠ آب/أغسطس ٢٠٠٣ المتعلق بتنفيذ الفقرة ٦ من إعلان الدوحة وفي

التعديل المقترح للمادة ٣١ من الاتفاق، بعد إتمام الإجراءات الرسمية لقبوله، التي توفر المرونة اللازمة لحماية الصحة العامة، وبصفة خاصة الحق في تعزيز إمكانية حصول الجميع على الأدوية والتشجيع على تقديم المساعدة للبلدان النامية في هذا الصدد؛

٣٦- نولي الاعتبار اللازم للتصدي للأمراض غير المعدية عند وضع خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، مع مراعاة عواقبها الاجتماعية الاقتصادية ومحدداتها وصلتها بالفقر، على وجه الخصوص؛

٣٧- نهيب بمنظمة الصحة العالمية أن تضع، قبل حلول نهاية عام ٢٠١٥، بالتشاور مع الدول الأعضاء وفي سياق آلية التنسيق العالمية الشاملة بشأن الوقاية من الأمراض غير المعدية ومكافحتها ومع ضمان توفير الحماية الملزمة من المصالح الخاصة، نهجا يمكن استخدامه لتسجيل وتعميم مساهمات القطاع الخاص وكيانات الأعمال الخيرية والمجتمع المدني في بلوغ الأهداف الطوعية التسعة المتعلقة بالأمراض غير المعدية؛

#### من أجل تحقيق الغاية المنشودة: إجراءات المتابعة

٣٨- نطلب إلى الأمين العام أن يقدم، بحلول أواخر عام ٢٠١٧، بالتعاون مع الدول الأعضاء ومنظمة الصحة العالمية وصناديق منظومة الأمم المتحدة وبرامجها ووكالاتها المتخصصة المعنية، تقريراً إلى الجمعية العامة لكي تنظر فيه الدول الأعضاء عن التقدم المحرز في تنفيذ هذه الوثيقة الختامية والإعلان السياسي للاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني بالوقاية من الأمراض غير المعدية ومكافحتها، تحضيراً لاستعراض شامل يجرى في عام ٢٠١٨ للتقدم المحرز في مجال الوقاية من الأمراض غير المعدية ومكافحتها.

الجلسة العامة ١٠٠

١٠ تموز/يوليه ٢٠١٤

## الملحق ٢

## التسلسل الزمني للتقارير والمسوح والتقييمات

الجمعية العامة للأمم المتحدة	مجلس الأمم المتحدة الاقتصادي والاجتماعي	جمعية الصحة العالمية	التقييم	الإرشاد	مسح بشأن تقييم القدرات الوطنية لمكافحة الأمراض غير السارية
تقرير عن التقدم المحرز	تقرير عن تنفيذ القرار ١٢/٢٠١٣ (فرقة عمل الأمم المتحدة المشتركة بين الوكالات المعنية بالوقاية من الأمراض غير المعدية (غير السارية) ومكافحتها)	تقارير عن التقدم المحرز في تنفيذ خطة العمل العالمية بشأن الوقاية من الأمراض غير السارية ومكافحتها ٢٠٢٠-٢٠١٣	تقارير عن التقدم المحرز في بلوغ الغايات العالمية الاختيارية التسع	تحديث التذييل ٣ من خطة العمل العالمية بشأن الوقاية من الأمراض غير السارية ومكافحتها ٢٠٢٠-٢٠١٣	تقرير العالمي للمنظمة عن حالة الأمراض غير السارية
٢٠١٥	×			×	×
٢٠١٦		×	×	×	
٢٠١٧	×			×	×
٢٠١٨	الاجتماع الرفيع المستوى الثالث	×			
٢٠١٩					×
٢٠٢٠				×	
٢٠٢١		×	×	×	
٢٠٢٢					
٢٠٢٣					
٢٠٢٤					
٢٠٢٥					
٢٠٢٦		×			

## الملحق ٣

## خطة العمل المقترحة التي تشمل الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ لآلية التنسيق العالمية المعنية بالوقاية من الأمراض غير السارية ومكافحتها

### تقرير من المديرية العامة

١- أقرت جمعية الصحة العالمية السابعة والستون اختصاصات آلية التنسيق العالمية بشأن الوقاية من الأمراض غير السارية ومكافحتها على النحو المبين في التذييل ١ من الوثيقة ج ١٤/٦٧، إضافة ١، وأحاطت علماً بخطة العمل المقترحة لتلك الآلية العالمية التي تشمل الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥، بما فيها اختصاصات الأفرقة العاملة التابعة للآلية، مثلما يرد في ملحق الوثيقة ج ١٤/٦٧ إضافة ٣ تنقيح ١.١

٢- وعملاً بالفقرة ١٥ من اختصاصات آلية التنسيق العالمية بشأن الوقاية من الأمراض غير السارية ومكافحتها، تقدم المديرية العامة طيه ههنا المسودة الثانية لخطة العمل التي تشمل الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ إلى المجلس التنفيذي لكي ينظر فيها قبل إحالتها إلى جمعية الصحة العالمية الثامنة والستين.

٣- ويبيّن هذا التقرير أنشطة آلية التنسيق العالمية، بما فيها أنشطة الأفرقة العاملة المحددة بأطر زمنية والتي تشمل الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧. وتراعي خطة العمل كلاً من اختصاصات آلية التنسيق العالمية وخطة العمل العالمية للمنظمة بشأن الوقاية من الأمراض غير السارية ومكافحتها ٢٠١٣-٢٠٢٠ والإعلان السياسي لاجتماع الجمعية العامة الرفيع المستوى المعني بالوقاية من الأمراض غير المعدية (غير السارية) ومكافحتها<sup>٣</sup> والوثيقة الختامية لاجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة الرفيع المستوى المعني بالاستعراض والتقييم الشاملين للتقدم المحرز في الوقاية من الأمراض غير المعدية (غير السارية) ومكافحتها<sup>٤</sup>.

٤- وتتمحور خطة العمل حول خمسة أغراض (الفقرات من ٨ إلى ١٢) تتماشى مع الوظائف الخمس المبينة في اختصاصات آلية التنسيق العالمية. وسوف تنقذ في الفترة الواقعة ما بين كانون الثاني/يناير ٢٠١٦ وكانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ تمشياً مع الإطار الزمني للميزانية البرمجية المقترحة ٢٠١٦-٢٠١٧ والاعتمادات المالية المخصصة لأنشطة آلية التنسيق العالمية والمدرجة في تلك الميزانية البرمجية. وستُدمج بالكامل خطة العمل تلك في الحصيلة ١-٢ للميزانية البرمجية المقترحة ٢٠١٦-٢٠١٧، التي ستنقذ من خلال شبكة الفئة ٢ وشبكة المجال البرمجي ١-٢ بما يتمشى مع الإجراءات التشغيلية الراسخة.

٥- ومثلما هو حال خطة العمل التي تشمل الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥، فإن مسودة خطة العمل الثانية التي تشمل الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ تهدف إلى تيسير تنسيق الأنشطة ومشاركة أصحاب المصلحة المتعددين والإجراءات المتخذة على

١ انظر الوثيقة ج ص ع ٢٠١٤/٦٧/ سجلات/ ٣، المحضر الموجز للجلسة السابعة للجنة "أ" التابعة لجمعية الصحة العالمية السابعة والستين، الفرع ٢، (بالإنكليزية).

٢ التي اعتمدها جمعية الصحة العالمية السادسة والستون في القرار ج ص ع ٦٦-١٠.

٣ الذي اعتمدته الجمعية العامة للأمم المتحدة في القرار ٢/٦٦ (٢٠١١).

٤ التي اعتمدها الجمعية العامة للأمم المتحدة في القرار ٣٠٠/٦٨ (٢٠١٤).

٥ الواردة في الوثيقة ج ١٤/٦٧ إضافة ٣ تنقيح ١.

صعيد القطاعات وتعزيز تنسيقها على المستوى المحلي والوطني والإقليمي والعالمي، وذلك من أجل الإسهام في تنفيذ خطة العمل العالمية بشأن الوقاية من الأمراض غير السارية ومكافحتها ٢٠١٣-٢٠٢٠، بما يتماشى مع اختصاصات آلية التنسيق العالمية.

## الأغراض والإجراءات

٦- الغرض ١: الدعوة وإذكاء الوعي بشأن ضرورة الإسراع بتنفيذ خطة العمل العالمية بشأن الوقاية من الأمراض غير السارية ومكافحتها ٢٠١٣-٢٠٢٠، وإدراج موضوع الوقاية من تلك الأمراض ومكافحتها في خطة التنمية الدولية.

الإجراء ١-١: شن حملة اتصالات عالمية في النصف الأول من عام ٢٠١٦ والبدء بتنفيذها في النصف الثاني منه، والدعوة إلى بحث جدوى تحقيق الغايات العالمية التسع الرامية إلى إيجاد عالم خالٍ من عبء الأمراض غير السارية التي يمكن تجنبها بحلول الموعد النهائي المُحدّد بعام ٢٠٢٥، شريطة أن تواصل البلدان والشركاء على حد سواء الوفاء بالتزاماتها المشتركة بشأن وضع السياسات والموارد اللازمة موضع التنفيذ.

الإجراء ٢-١: إقامة حوار في عام ٢٠١٦ حول دور الجهات الفاعلة غير الدول في دعم الدول الأعضاء في جهودها الوطنية الرامية إلى مواجهة الأمراض غير السارية في فترة ما بعد عام ٢٠١٥. وسيؤدي ذلك الحوار إلى إعداد تقرير يشتمل على توصيات.

الإجراء ٣-١: إقامة حوار في عام ٢٠١٧ حول كيفية تمكين الحكومات من تعزيز اتساق السياسات بين مختلف الأوساط المعنية برسم السياسات التي تؤثر في الأمراض غير السارية. وسيؤدي ذلك الحوار إلى إعداد تقرير يشتمل على توصيات.

٧- الغرض ٢: بث المعرفة وتبادل المعلومات بالاستناد إلى البيّنات العلمية و/أو أفضل الممارسات فيما يتعلق بتنفيذ خطة العمل العالمية بشأن الوقاية من الأمراض غير السارية ومكافحتها ٢٠١٣-٢٠٢٠.

الإجراء ١-٢: توسيع نطاق إشراك الجهات المشاركة من خلال المنصات المقرّر إنشاؤها على شبكة الإنترنت، في عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥ بما فيها وضع متطلبات ومعايير الإتاحة للمجموعات المختلفة، واستخدام المنصة على شبكة الإنترنت لنشر المعلومات بشأن الخطط القطرية وتنفيذ الالتزامات الوطنية.

الإجراء ٢-٢: استكشاف النهج الأخرى المحتملة ذات التكلفة المنخفضة لنشر المعارف وتحقيق التفاعل بين الجهات المشاركة واستخدام هذه النهج حسب الاقتضاء.

الإجراء ٣-٢: تيسير تبادل المعلومات بشأن البحوث المتعلقة بالأمراض غير السارية وتحويلها، وتحديد العقبات التي تحول دون إجراء البحوث وتحويلها، وتيسير الابتكار بهدف تعزيز قاعدة المعارف لاتخاذ الإجراءات المستمرة على الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي.

الإجراء ٢-٤: عقد سلسلة جديدة من الدورات الدراسية على شبكة الإنترنت للجهات المشاركة.

٨- الغرض ٣: إقامة محفل لتحديد العقبات التي تعترض سبيل تنفيذ خطة العمل العالمية بشأن الوقاية من الأمراض غير السارية ومكافحتها ٢٠١٣-٢٠٢٠ وتبادل الحلول والإجراءات الابتكارية اللازمة لتنفيذها، وتعزيز الإجراءات المستدامة على صعيد القطاعات.

الإجراء ٣-١: إنشاء فريق عامل في عام ٢٠١٦ ليوصي بسبل ووسائل تشجيع الدول الأعضاء والجهات الفاعلة غير الدول على تعزيز إدراج الوقاية من الأمراض غير السارية ومكافحتها في الاستجابات اللازمة لمرض الأيدز والعدوى بفيروسه وبرامج الصحة الجنسية والإنجابية وصحة الأم والطفل، وكذلك سائر البرامج المعنية بمكافحة الأمراض السارية، من قبيل تلك المعنية بمكافحة السل،<sup>١</sup> بوسائل منها إدراجها بوصفها جزءاً من الجهود المبذولة على نطاق أوسع لتعزيز النظم الصحية وتوجيهها صوب معالجة موضوع الوقاية من الأمراض غير السارية ومكافحتها من خلال توفير الرعاية الصحية الأولية التي تركز على الناس وتحقيق التغطية الصحية الشاملة.<sup>٢</sup> وسيعد الفريق العامل تقريراً يشمل توصيات.

الإجراء ٣-٢: إنشاء فريق عامل في عام ٢٠١٦ ليوصي بسبل ووسائل تشجيع الدول الأعضاء والجهات الفاعلة غير الدول على مواءمة التعاون الدولي بشأن الأمراض غير السارية مع الخطط الوطنية فيما يتعلق بتلك الأمراض بهدف زيادة فعالية المعونة وأثر الموارد الخارجية الإنمائي دعماً للجهود المبذولة في مجال الأمراض غير السارية.<sup>٣</sup> وسيعد الفريق العامل تقريراً يشمل توصيات.

الإجراء ٣-٣: إنشاء فريق عامل في عام ٢٠١٧ ليوصي بسبل ووسائل تشجيع الدول الأعضاء والجهات الفاعلة غير الدول على تعزيز التنقيف الصحي والتوعية بالأمور الصحية بشأن الأمراض غير السارية، مع التركيز بصفة خاصة على مجموعات السكان ذات الوعي الصحي المتدني و/أو التي تعاني من عدم الوعي بالأمور الصحية،<sup>٤</sup> وذلك في إطار مراعاة ما تنفذه جميع الدول الأعضاء من تدخلات عالية المردودية ومعقولة التكلفة ترد في التذييل ٣ من خطة العمل العالمية للمنظمة بشأن الوقاية من الأمراض غير السارية ومكافحتها ٢٠١٣-٢٠٢٠. وسيعد الفريق العامل تقريراً يشمل توصيات.

٩- الغرض ٤: التقدم في العمل المتعدد القطاعات عن طريق تحديد وتعزيز الإجراءات المستدامة على صعيد القطاعات التي من شأنها أن تسهم في تنفيذ خطة العمل العالمية بشأن الوقاية من الأمراض غير السارية ومكافحتها ٢٠١٣-٢٠٢٠ وتدعمها.

الإجراء ٤-١: الاستمرار في دعم جماعات الممارسين التي أُنشئت في عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥ وإنشاء جماعات جديدة منها في عامي ٢٠١٦ و ٢٠١٧.

١ وفقاً لما يرد في التزام وزراء وممثلي الدول والحكومات ورؤساء الوفود الوارد في الفقرتين ٣٠(د) و ٣٠(هـ) من قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٣٠/٦٨.

٢ وفقاً لما يرد في التزام وزراء وممثلي الدول والحكومات ورؤساء الوفود الوارد في الفقرة ٣٠(ج) من قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٣٠/٦٨.

٣ وفقاً لما يرد في التزام وزراء وممثلي الدول والحكومات ورؤساء الوفود الوارد في الفقرة ٣٠(أ)(٩) من قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٣٠/٦٨.

٤ وفقاً لما يرد في التزام وزراء وممثلي الدول والحكومات ورؤساء الوفود الوارد في الفقرة ٣٠(أ)(٣) من قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٣٠/٦٨.

الإجراء ٤-٢: البدء في عام ٢٠١٦ بتطبيق النهج الذي ستكون المنظمة قد وضعت قبل حلول نهاية عام ٢٠١٥ لتسجيل وتعميم مساهمات القطاع الخاص وكيانات الأعمال الخيرية والمجتمع المدني في بلوغ الغايات الاختيارية التسع المتعلقة بالأمراض غير السارية.<sup>١</sup>

١٠- الغرض ٥: تحديد وتبادل المعلومات عن مصادر التمويل وآليات التعاون القائمة والمحتملة على الصعيد المحلي والوطني والإقليمي والعالمي من أجل تنفيذ خطة العمل العالمية بشأن الوقاية من الأمراض غير السارية ومكافحتها ٢٠١٣-٢٠٢٠.

الإجراء ٥-١: حشد طاقات المعنيين والمختارين من المشاركين لإجراء ١٢ دراسة (دراستان في كل إقليم من أقاليم المنظمة) عن العبء الذي تلقى على عاتق الصحة العمومية الأمراض غير السارية على الصعيد الوطني بالبلدان النامية وعن علاقة تلك الأمراض بالفقر والتنمية الاجتماعية والاقتصادية وثن التقاعس عن العمل وثمره العمل. وستُنشر حصيلة تلك الدراسات في عامي ٢٠١٦ و٢٠١٧.

الإجراء ٥-٢: إنشاء منصة على شبكة الإنترنت في عام ٢٠١٦ لرسم خرائط بالموارد القائمة وتلك المحتملة والآليات المقدمة من المشاركين إلى البلدان النامية لمساعدتها في الوفاء بالتزاماتها المقطوعة بشأن علاج الأمراض غير السارية في فترة ما بعد عام ٢٠١٥.

## الاجتماع العام

١١- طبقاً لما يرد في الفقرة ١٢ من نطاق اختصاصات آلية التنسيق العالمية، فإن الجهات المشاركة فيها ستعقد اجتماعاً وجهاً لوجه في عام ٢٠١٧ بغرض تيسير التنسيق وتعزيزه فيما يتصل بالأنشطة وبمشاركة الجهات صاحبة المصلحة المتعددة وعملها في جميع القطاعات على كل المستويات، والنهوض كذلك بخطة العمل العالمية للمنظمة بشأن الوقاية من الأمراض غير السارية ومكافحتها ٢٠١٣-٢٠٢٠، وتقييم التقدم الذي تحرزه آلية التنسيق العالمية حتى ذلك التاريخ. وستحدد الدول الأعضاء طرائق عقد ذلك الاجتماع لدى اعتماد خطة عمل آلية التنسيق العالمية للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ وميزانية المنظمة البرمجية المتصلة بها للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧. وترد في التذييل ١ الطرائق المقترحة لعقد الاجتماع العام.

## التقييم الأولي

١٢- وفقاً لما يرد في الفقرة ١٩ من نطاق اختصاصات آلية التنسيق العالمية، ستجري جمعية الصحة في عام ٢٠١٧ تقييماً أولياً لتقدير نتائج آلية التنسيق العالمية وقيمتها المضافة، مع مراعاة التقرير المقدم عن التقدم المحرز في تنفيذ خطة العمل العالمية للمنظمة بشأن الوقاية من الأمراض غير السارية ومكافحتها ٢٠١٣-٢٠٢٠ وخطة التنمية المستدامة لما بعد عام ٢٠١٥. وترد في التذييل ٢ الطرائق المقترحة لإجراء التقييم الأولي.

١ وفقاً لما يرد في الفقرة ٣٧ من قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٣٠/٦٨، ستقوم أمانة المنظمة قبل حلول نهاية عام ٢٠١٥ وعقب التشاور مع الدول الأعضاء، بوضع نهج يمكن استخدامه لتسجيل وتعميم مساهمات القطاع الخاص وكيانات الأعمال الخيرية والمجتمع المدني في بلوغ الغايات الاختيارية التسع المتعلقة بالأمراض غير السارية.

## التذييل ١

## الطرائق المقترحة لعقد الاجتماع العام لآلية التنسيق العالمية بشأن الوقاية من الأمراض غير السارية ومكافحتها في عام ٢٠١٧

- ١- سوف تستضيف دولة عضو الاجتماع العام.
  - ٢- وسيدعو البلد المضيف والمنظمة إلى عقد أول اجتماع عام لآلية التنسيق العالمية بشأن الوقاية من الأمراض غير السارية ومكافحتها أثناء النصف الأول من عام ٢٠١٧، وسيستغرق عقد الاجتماع العام يومين.
  - ٣- وسيتولى البلد المضيف والمنظمة تحرّي مصلحة البنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي فيما يخص التشارك في استضافة الاجتماع.
  - ٤- وسيُحدّد مكان انعقاد الاجتماع العام عقب توجيه دعوة إلى الدول الأعضاء بشأن اهتمامها في استضافة الاجتماع.
  - ٥- وسيتناول الاجتماع العام السبل الكفيلة بتمكين الحكومات من تيسير التنسيق وتعزيزه فيما يتصل بالأنشطة وبمشاركة الجهات صاحبة المصلحة المتعددة وعملها في جميع القطاعات على كل المستويات، والنهوض كذلك بخطة العمل العالمية للمنظمة بشأن الوقاية من الأمراض غير السارية ومكافحتها ٢٠١٣-٢٠٢٠، والعمل في الوقت نفسه على تجنب ازدواجية الجهود واستخدام الموارد على نحو يضمن الكفاءة وتحقيق النتائج وحماية الصحة العمومية من أي تأثير لا مبرر له لأي شكل من أشكال تضارب المصالح، سواء أكان فعلياً أم متصوراً أم محتملاً.
  - ٦- وسيكون الاجتماع اجتماعاً وزارياً و/ أو تقنياً، وسيتم تحديد مستواه بالتشاور مع الدول الأعضاء.
  - ٧- وستتمكن جميع الدول الأعضاء من حضور الاجتماع.
  - ٨- وستتمكن أيضاً من حضور الاجتماع صناديق منظومة الأمم المتحدة وبرامجها ووكالاتها المتخصصة وغيرها من المنظمات الدولية المشاركة في آلية التنسيق العالمية بشأن الوقاية من الأمراض غير السارية ومكافحتها. وستتمكن كذلك من حضور الاجتماع الجهات الفاعلة غير الدول المشاركة في آلية التنسيق العالمية بشأن الوقاية من الأمراض غير السارية ومكافحتها. وستشتمل الترتيبات التنظيمية المتخذة بشأن عقد الاجتماع العام على ما يلي:
- (أ) جلسة عامة افتتاحية يرأسها وزير من البلد المضيف تبرز البيانات الافتتاحية التي يدلي بها رئيس الدولة أو حكومة البلد المضيف، والمديرة العامة، وممثل عن المجتمع المدني سيجري اختياره من بين المشاركين في آلية التنسيق العالمية بشأن الوقاية من الأمراض غير السارية ومكافحتها
  - (ب) جلسات عامة رسمية تُعقد في اليومين الأول والثاني برئاسة وزراء البلد المضيف وتبرز البيانات التي تدلي بها الدول الأعضاء
  - (ج) جلسة عامة ختامية تُعقد في اليوم الثاني برئاسة وزير من البلد المضيف، وتشمل عرضاً لملاحظات وقائع اجتماعات الموائد المستديرة



(د) أربعة اجتماعات موائد مستديرة حول المواضيع التالية التي سيتم وضع صيغتها النهائية بعد مناقشتها مع الدول الأعضاء:

- اجتماع المائدة المستديرة ١- تعزيز عملية تصريف الشؤون وتحسين المساءلة بشأن الأمراض غير السارية: كيف يمكن للحكومات تعبئة قدرات المجتمع المدني والقطاع الخاص لتعزيز إسهامهما في بلوغ الغايات التسع المتعلقة بالأمراض غير السارية وقياس إسهامتهما من خلال التقارير العامة وأطر المساءلة؟ كيف تستطيع الحكومات إشراك قطاعات أخرى غير قطاع الصحة؟ كيف تتمكن الحكومات من تعبئة قدرات قطاعات أخرى غير القطاعات الحكومية؟ كيف يتسنى للحكومات زيادة التمويل المحلي والدولي المكرس للوقاية من الأمراض غير السارية ومكافحتها؟

- اجتماع المائدة المستديرة ٢- الحد من عوامل خطر الأمراض غير السارية: كيف تستطيع الحكومات اعتماد نهج لتنفيذ مجموعة تدخلات عالية المردودية ومعقولة التكلفة لجميع الدول الأعضاء بشأن الحد من عوامل الخطر على نحو تشارك فيه الدوائر الحكومية كافة، فضلاً عن المجتمع المدني والقطاع الخاص؟

- اجتماع المائدة المستديرة ٣- تمكين النظم الصحية من الاستجابة بفضل توفير رعاية صحية أولية محورها الناس وتحقيق تغطية صحية شاملة: كيف يمكن للحكومات إشراك المجتمع المدني والقطاع الخاص في تنفيذ مجموعة تدخلات عالية المردودية ومعقولة التكلفة لجميع الدول الأعضاء من أجل تعزيز النظم الصحية وتوجيهها في مجال الوقاية من الأمراض غير السارية ومكافحتها بفضل توفير رعاية صحية أولية محورها الناس وتحقيق تغطية صحية شاملة؟

- اجتماع المائدة المستديرة ٤- رصد الاتجاهات وتقييم التقدم المُحرز: كيف تتمكن الحكومات من تعبئة قدرات المجتمع المدني والقطاع الخاص لتعزيز إسهامهما في رسم الخرائط الوبائية للأمراض غير السارية وتدعيم نظم الترصد الوطنية؟

(هـ) سعياً إلى تعزيز إجراء مناقشات تفاعلية وموضوعية، ستشارك في كل اجتماع مائدة مستديرة دول أعضاء ومشاركون آخرون في آلية التنسيق العالمية بشأن الوقاية من الأمراض غير السارية ومكافحتها.

٩- وسيُفُضى الاجتماع العام إلى إعداد تقرير موجز.

١٠- ووفقاً لما يرد في القرار ج ص ع ٥٠-١، فإن من حق الدول الأعضاء المصنّفة ضمن فئة أقل البلدان نمواً الحصول على دعم مالي يشمل منح تذكرة سفر بالطائرة من الدرجة الاقتصادية لمندوب واحد من كل واحدة منها.

١١- وسيقدم الاجتماع العام خدمات الترجمة الفورية باللغات الرسمية الست للأمم المتحدة.

١٢- وسيزوّد الاجتماع العام المشاركين غير القادرين على حضور الاجتماع بخدمات عقد المؤتمرات عبر شبكة الإنترنت، والتي ستُبثُّ وقائعها عبر الإنترنت.

١٣- ورهنأ بما يتخذه البلد المضيف من ترتيبات، تشير التقديرات إلى أن التكاليف التي ستتكبدها المنظمة عن عقد الاجتماع العام ستتراوح بين ٣ ملايين و ٤ ملايين دولار أمريكي، وهما رقمان يأخذان في حسابانها التكاليف المتكبدة عن عقد اجتماعات سابقة مماثلة من حيث النطاق والغرض.

## التنزيل ٢

### الطرائق المقترحة لإجراء التقييم الأولي لآلية التنسيق العالمية بشأن الوقاية من الأمراض غير السارية ومكافحتها

- ١- ستكون جمعية الصحة العالمية هي المفوضة بإجراء التقييم الأولي لآلية التنسيق العالمية بشأن الوقاية من الأمراض غير السارية ومكافحتها، والمالكة لذلك التقييم.
  - ٢- والغرض من التقييم الأولي هو الوقوف على ما إذا كانت آلية التنسيق العالمية قد حققت نتائج ووفرت قيمة مضافة. وسيقدّم التقييم الأولي فهماً عن كيفية تحقيق النتائج والحصائل في الفترة الواقعة بين عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٧ ويبحث أهميتها وفعاليتها واستدامتها وكفاءتها عقب مراعاة اختصاصات خطتي العمل الشاملتين للثلاثيتين ٢٠١٤-٢٠١٥ و ٢٠١٦-٢٠١٧. وسيبحث التقييم الأولي أيضاً الإنجازات المتعلقة بسلسلة نتائج المنظمة، ويجري تحليلاً منهجياً للأعمال التي أنجزتها أمانة المنظمة وفقاً لخطط عملها فيما يخص آلية التنسيق العالمية.
  - ٣- وسيُدعى إلى تشكيل فريق معني بإدارة التقييم للمساعدة في اختيار الخبراء الاستشاريين المعنيين بالتقييم وتوجيه إجراءات ومراقبة جودته. وسيتكفل الفريق بمسؤولية وضع الاختصاصات وإقرارها والإدلاء بتعليقات على مسودة التقرير. وسيُوظب على إبلاغ الفريق المعني بإدارة التقييم بما يُحرز من تقدم، وسيكون متاحاً للرد على استفسارات فرقة التقييم، وينبغي أن يقدم مقترحات لكي يُنظر فيها. وسيُتألف الفريق المعني بإدارة التقييم من أعضاء مكتب جمعية الصحة العالمية السبعين وسيحصل على الدعم من أمانة المنظمة في إنجازه لأعماله.
  - ٤- وسيكون قوام فرقة التقييم من خبراء استشاريين خارجيين ومستقلين من الملمين بقدر مناسب من المعارف والمهارات المختلطة في موضوع التقييم، فضلاً عن خبرتهم في إجراء التقييمات. ومن المقترح اختيار الخبراء الاستشاريين من خلال طلب تقديم عروض يُدعى فيها كبار الخبراء الاستشاريين إلى تقديم مقترحات بشأن إجراء التقييم وفقاً للاختصاصات المعتمدة. وستُدرس المقترحات على أساس معايير تستند إلى توليفة من الكفاءات التقنية والتكاليف المتكبدة التي يقرها الفريق المعني بإدارة التقييم. وستحصل فرقة التقييم على الدعم من أمانة المنظمة في إنجازها لأعمالها.
  - ٥- وفيما يلي الإطار الزمني الذي يشمل الفترة من نهاية أيار/ مايو ٢٠١٧ إلى كانون الثاني/ يناير ٢٠١٨:
- إنشاء جمعية الصحة العالمية السبعون للفريق المعني بإدارة التقييم: أيار/ مايو ٢٠١٧
  - وضع الفريق المعني بإدارة التقييم الصيغة النهائية لاختصاصات فرقة التقييم: حزيران/ يونيو ٢٠١٧
  - إصدار طلب تقديم المقترحات: تموز/ يوليو ٢٠١٧
  - اختيار الفريق المعني بإدارة التقييم لأعضاء فرقة التقييم: أيلول/ سبتمبر ٢٠١٧
  - تقديم التقرير النهائي عن طريق المجلس التنفيذي إلى جمعية الصحة العالمية الحادية والسبعين لكي تنظر فيه: كانون الثاني/ يناير ٢٠١٨

٦- ورهناً بوضع الاختصاصات النهائية وتشكيل فرقة التقييم، تشير التقديرات إلى أن رسوم التقييم الاستشارية ستكون في حدود ٦٠ ٠٠٠ دولار أمريكي و ١٢٥ ٠٠٠ دولار أمريكي. ويحسب هذان الرقمان حساب الاختلافات في أجور الخبراء الاستشاريين، التي تتراوح مثلاً بين ١٠٠٠ دولار أمريكي و ٢٥٠٠ دولار أمريكي يومياً بالنسبة إلى فرقة مؤلفة من عضوين لمدة ٣٠ يوم عمل تقريباً. وسيلزم أيضاً تخصيص موارد إضافية تُقدَّر بنحو ٢٥ ٠٠٠ دولار أمريكي لأغراض تغطية النفقات العامة وتكاليف السفر وسواها من التكاليف المباشرة.

= = =